رئيس الاتحاد التعاوني السمكي في أبين:

الـثروة الـسـمكية والأحيـاء البحريـة تتعرض للخطـر بسـبب العشـوائية

التسريع بإصدار لائحة تنظيم الصيد التقليدي سيحد من الإضرار بالبيئة البحرية

ضرورة تعزيز دور مكاتب الوزارة في المحافظات الساحلية

الثروة السمكية والأحياء البحرية ثروة وطنية ومصدر لرزق كثير من الأسر ورافد اقتصادي.. والحفاظ عليها مسؤولية تقع على الجميع لوقف العبث وعشوائية الاصطياد ومخالفة القوانين الهادفة حمايتها والحد من الأضرار البيئية البحرية والبرية وضمان سلامتها وديمومتها وزيادة مخزونها.

وللاطلاع على أوضاع الصيد والممارسات السيئة فيه يتحدث لـ(14 أكتوبر) الأخ ابوبكر مكلوس رئيس فرع الاتحاد التعاوني السمكي في محافظة أبين .. واليكم الحصيلة.

عبدالله بن كده

التسريع بإصدار اللائحة المنظمة للصيد التقليدي

يقول مكلوس: انطلاقاً من الأهمية التي تمثلها الثروة السمكية في المحافظة واعتماد الكثير ين عليها كمصدر عيش من خلال مهنة الصيد التي يتوارثونها جيلاً بعد جيل، كما إنها مصدر غذائي مهم إضافة إلى إنها ترفد خزينة الدولة وتساهم في عملية التنمية.. فإننا ومن واجبنا ومهامنا في الاتحاد ندعو الجهات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات السريعة لوقف الممارسات الخاطئة وفرض النظام والقانون وإطلاق اللوائح المنظمة لعمليات الصيد التقليدي حتى لا تتحول المسألة إلى عشوائية وفوضى تتسبب في كثير من الكوارث البيئة والإضرار بالإحياء البحرية .. ونحن نرى في اللائحة المنظمة للصيد التقليدي وتطبيقها احد هذه الحلول والإجراءات التي ستساهم في الحد من تلك الممارسات وتساعد على تحسين النوعية والوفرة لان ماتحتويه من مواد وفقرات قد حددت الضوابط والمعايير المناسبة لتنظيم عملية الصيد التقليدي وتطوير نشاطه في المحافظات الساحلية وتطوير وسائل وأساليب ومعدات العمل والاستغلال الأمثل والرشيد للأحياء المائية لتلبية حاجة السوق المحلية من الأسماك وتنمية الصادرات وتفعيل وتعزيز دور الرقابة والتفتيش البحري للحفاظ على الثروة السمكية ومكافحة التهريب ووقف الاصطياد غير المنظم وغير القانوني وإيجاد أسس للإحصاء السمكي لخلق قاعدة معلومات متكاملة يعتمد عليها في التخطيط والتنظيم في القطاع السمكي.

طرق الصيد والوسائل المستخدمة والمواصفات

وتطرق مكلوس في حديثة إلى الطرق التي يستخدمها الصيادون التقليديون والتي أشارت إليها اللائحة ومنها المدود، الطرح، السحب، التركين،الجلب،شكات اللخم واشباك النشط واللخم والتحليق، كما أشارت اللائحة إلى المواقع المسموح بها لاستخدام كل طريقة والمساحات وأنواع الوسائل المستخدمة في الصدي كأنواع الشباك وفتحاتها وأماكن استخدامها حتى لا تتعرض الثروة السمكية والأحياء البحرية للجرف والأضرار وللحفاظ على الأنواع المرغوبة لعملية التصدير كالحبار والشروخ فقد حددت اللائحة الضوابط والمواصفات للوسائل المستخدمة والمحركات وحظرت بعض الاستخدامات في الصيد التقليدي كالرافعات للبحر الأفقية والمجمدات وآلات إنزال الشباك للتحليق وذلك لتفادي كثير من الأخطار التي تسببها في البيئة البحرية.

تجارب ناجحة لوقف العبث يجب استمراريتها

ويشير الأخ رئيس الاتحاد التعاوني السمكي في أبين إلى أن القوانين واللوائح التي تم العمل بها وتطبيقها قد أثمرت نتائج ايجابية وأوقفت الكثير من الممارسات الضارة ومنها القانون رقم(2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الإحياء المائية وحمايتها والتي ساعدت في الحفاظ على الأحياء البحرية من عمليات الجرف الصناعي وشجعت عملية الاستثمار ونظمته في هذا المجال وعززت دور ومساهمة القطاع السمكي التعاوني والمختلط والخاص في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني، وحددت اللائحة المنظمة للقانون الأسس العامة لمزاولة نشاط الصيد التقليدي والصناعي وتربية وتسويق وتصنيع الأحياء البحرية.. وكان لهذا القانون ولوائحه دور كبير في وقف النشاطات العشوائية في عمليات الصيد.. ولكن وما نحن بصددة اليوم الظواهر الجديدة والخطيرة المتمثلة في ممارسة العديد من الصيادين التقليديين واستخدامهم للوسائل الممنوعة والمحرمة والضارة ومنها استخدام السخاوي والتحليق ورمي مخلفات السيارات من إطارات وقطع حديد في مياه البحر لجذب انتباه الأسماك وتجمعيها في أماكن غير ملائمة لحياة لأسماك يؤثر على البيئة البحرية ودورة حياة الأسماك وتكاثرها واستخدام الإضاءة الليلية في المياه والشباك الوترية بأنواعها المختلفة التي لا تتناسب مع المواصفات المحددة ولهذا فإننا ندعو إلى سرعة إصدار لائحة تنظيم الصيد التقليدي والعمل بها لأهميتها ودورها في حماية الأحياء البحرية والأسماك.

تفعيل دور مكاتب الوزارة الرقابي

ويشدد مكلوس على الدور الذي يقع على مكاتب وزارة الثروة السمكية وخاصة في المحافظات الساحلية وتفعيل دورها الرقابي والتفتيش البحري وتعميم وتطبيق القوانين والتعاميم الصادرة من الجهات المختصة على الجمعيات السمكية ومواقع الإنزال وساحات الحراج ومراقبة عمليات الصيد والبيع والوسائل المستخدمة من خلال وجود مراقبين دائمين من قبل المكاتب وتحديد مهامهم وصلاحياتهم وتعزيز العلاقة بين مكات الوزارات وفروع الاتحاد التعاوني السمكي والجمعيات للعمل معاً في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصيد.

نعلق امالاً كبيرة على دور الوزير شملان

وفي ختام حديثة أشار الأخ مكلوس رئيس فرع الاتحاد التعاوني السمكي في ابين الى ان الجميع يعلق امالاً كبيرة على شخص وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان الذي عرف عنه حبه للعمل في القطاع السمكي وايلاؤه الرعاية والاهتمام لهذا القطاع كما أوضحت التجارب في كل من الحديدة وابين وسعيه الحثيث الى إيجاد مشاريع سمكية في ابين تضمنتها مصفوفة المشاريع التنموية في المحافظة.. وبوجود الاخ شملان على رأس الوزارة فذلك سيساهم الى حد كبير في تطوير النشاط السمكي وسيعزز من دور القطاع السمكي والأجهزة المختصة والاتحاد التعاوني السمكي وتعزيز الدور الرقابي والقانوني في هذا النشاط ونحن بدورنا نتمنى له النجاح في هذه المهمة على أمل ان تتكاتف كل الجهود لما فيه مصلحة الوطن والناس جميعاً.

نفوذ مزعج

أنيس عبدالله

كانت دول العالم الثالث المصيدة لنفوذ المد الشيوعي إبان القرن العشرين الماضي.. لهذا لم يأتِ هذا النفوذ من فراغ إليها رغم وجود شعوبها التي تريد أن تعيش وتأكل وتنام وبصحة وهي تنظر إلى المستقبل تلك الدول بعضها كان تحت نير الاستعمار البريطاني أو الفرنسي وأخرى بأنظمة ملكية تجمع ما بين السياسة الاستعمارية كوسيط وما بين عقلياتها المتحجرة في الاضطهاد والاستعباد وبأساليب عدة مصابة بداء الجهل والفقر والجوع والمرض.

ولما وجدت تيارات سياسية خرجت من بطون تلك الشعوب أو بمعنى آخر ولدتها تلك الشعوب من مخاضها العسير منها الولادة المبكرة التي سنحت لها الفرص في الدراسة الخارجية والأخرى الولادة المتعسرة التي ظلت قابعة بين جدران أوطانها تبحث عن الحرية والاستقلال وتحت أية مسميات تذكر.. فكانت فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات بداية شرارة النفوذ الشيوعي منه والامبريالي.. بصراعات الحرب الباردة كما لم تسلم دول أوروبا الشرقية من عاصفة ثلج الحرب الباردة..

فحلت في تلك البلدان وبواسطة النخب السياسية الأحزاب التي ارتأت وبشروط مجحفة من قبل ما كان يسمى بالمنظومة الاشتراكية التي كان يقودها الحزب الشيوعي السوفياتي تأسيس الأحزاب في تلك البلدان حتى ولو على دماء شعوبها وهو ما حصل في المجر وتشيكوسلفاكيا وأثيوبيا والشطر الجنوبي سابقاً وبولندا.. التدخل السوفياتي في 1956م وبراغ خريف براغ التدخل السوفياتي وأثيوبيا هيمنة (ماريام) والشطر الجنوبي ما حدث في 26/ يونيو/ 1987م وأما 13/ يناير/1986م فهي كانت نهاية الحزب لنفسه بنفسه.

مع تلك المستجدات صمتت شعوب كانت مقهورة، ان تلك النفوذ لم تستفد منه إلا مجاميع وشلل ونخب حزبية في الطاعة لتلك الأحزاب وعندما عصفت مستجدات التغيير (البروستروكيا) مدشنة بداية التغيير في 1989م وحتى 1990م نهاية تلك الأحزاب التي تساقطت كأوراق الخريف وأوراق التوت.. وسلمت تلك الأحزاب نفسها بنفسها لقدر التغيير دون شروط مسبقة ومن محا سن تلك التغييرات أن تجد سلطة الحزب الاشتراكي اليمني نفسها أمام تحديات كبيرة في غاية من التعقيد فكانت الوحدة اليمنية التي تحققت في 22/ مايو/ 1990م أسمى آيات ثمرات التغيير المستقرة سياسياً وسلمياً ودون إراقة الدماء أو الشتات كما حصل لبعض الأنظمة.. وهنا نستطيع القول إن الوحدة الألمانية من حيث أوجه الشبه السياسي والتاريخي قريبة بالرؤى والآفاق من الوحدة اليمنية.. مع وجود بعض المفارقات السياسية فالوحدة الألمانية أو بمعنى آخر شعب ألمانيا الشرقية – سابقاً – طرد أو بمعنى آخر أيضاً أسقط المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد وفر أمينه العام أو رئيسه هونيكر إلى موسكو وصدر القضاء الألماني أمراً بالقبض عليه.. ثم نقل من السفارة الألمانية الذي كان أحد أقاربه سفير فيها ونقل لأسباب صحية وإلى تشيلي حيث كانت ابنته تعيش فيها وتوفي هناك.

هنا كانت الوحدة اليمنية السماح لكل من أرتكب الأخطاء إبان فترة حزب ماركسي ليني قريب بأوجه الشبه مع الحزب الاشتراكي الألماني الموحد وهو حرب الاشتراكي اليمني.. وعلاوة على ما حصل منه في حرب صيف 1994م وإعلان قيادته الحزبية التي دخلت الوحدة بوجهين وجه وحدوي ووجه انفصالي.

ومن هذه النافذة وعلاوة على ما حدث للوطن من مستجدات في ظل أفول نفوذ وصعود نفوذ تحمل تلك النفوذ الجديدة الصاعدة سياسة التدخل السياسي والعسكري والإزعاج السياسي للدول كما أصيب دول بعينها من نفوذها ومشهدها المتطرف والعقائدي فكانت حرب الخليج الأول التي استمرت (8) أعوام تكريساً لهذه السياسة والنفوذ وبأثر رجعي كما كان لحرب الخليج الثالثة وسقوط العراق وما يشهده من ويلات حرب ودمار وتدخل في شؤون هو تكريس آخر لهذه النفوذ كما لم تسلم دول منها الجمهورية اليمنية – سابقا – من بعض مضاعفات أو تدخلات بحكم أن اليمن اختارت النهج التعددي والسياسي لنظامها الديمقراطي في التعددية السياسية والحزبية.. وقد وجدت بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية من هذه النافذة التحالف وتبادل الأوراق مع نفوذ كهذه حتى ولو كان على حساب الوطن كما يحدث اليوم في صعدة وهو ما رفضت أحزاب اللقاء المشترك تحديد موقعها من الحرب التي وصل صلفها لمدة أربعة أعوام وهي على الدوام محسومة عسكرياً لكن موجود خلايا أحزاب كهذه في الوطن والعاصمة تكون مساعدة لزعزعة الأمن القومي واستقرار الوطن بجغرافية معرفتها للوطن.. لغرض الإزعاج ورد الاعتبار لسياسات عفا عنها الزمن وقتل الشعب وخلق حالة الفوضى.. وهو مستحيل لهم أن يتحقق ولنفضحهم قريباً لأنه نفوذ مزعج.

تشكيل لجنة إعداد آلية دمج قضايا السكان في التعليم الجامعي وإعداد الدليل التعليمي

صنعاء / 14أكتوبر :

أصدر الدكتور / صالح باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي قراراً وزارياً رقم "361" لسنة "2008م" بشأن تشكيل لجنة إعداد آلية لدمج قضايا السكان في التعليم الجامعي وإعداد الدليل التعليمي وقد قضت المادة الأولى من القرار الوزاري بتشكيل لجنة لإعداد الدليل التعليمي وتسمى لجنة لتسيير وتتكون من أ.د م / خالد عبدالله طميم رئيس المجلس العلمي لمركز التدريب والدراسات السكانية، رئيس جامعة صنعاء رئيساً، أ.د / أحمد محمد جدار مدير المركز نائب رئيس المجلس العلمي نائباً، أ.د / علي قاسم وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عضواً، أ.د / علي محمد الصبري عضو المجلس العلمي للمركز – الصحة والسكان عضواً، أ.د / نورية علي أحمد عضو المجلس العلمي للمركز – علم الاجتماع والسكان أحمد مطهر عقبات عضو المجلس العلمي للمركز – الإعلام والسكان عضواً، أ/ ريمان الجوفي أمين عام المركز مقرراً،

وقضت المادة الثانية من القرار الوزاري بأن تتولى اللجنة الأعمال والمهام المتمثلة في إعداد آلية لدمج قضايا السكان في التعليم الجامعي ابتداء من العام الدراسي (2008/ 2009م)، إعداد الدليل التعليمي، تشكيل الفريق الفني المساعد وتحديد مهامه في إنجاز الدليل، عقد حفله نقاش عملية ليوم واحد لمناقشة مسودة الدليل التعليمي برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويدعى إليها رؤساء الجامعات الحكومية والجهات ذات العلاقة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لمناقشة مسودة الدليل وإثرائها بالملاحظات المفيدة وإقرارها، إعادة صياغة الدليل بناء على الملاحظات التي ستقدم من الورشة وإخراجه بالشكل المطلوب، أن يقوم المركز بالتعاون مع صندوق الأم المتحدة للأنشطة السكانية بطباعة الدليل وتوزيعه على كل الجامعات اليمنية خلال الفترة (سبتمبر – نوفمبر 2008م) وفقاً لخطة عمل مشروع الدليل.

وفي تصريح خاص لصحيفة 14أكتوبر أوضحت الأخت / إيمان أحمد الجوفي أمين عام مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء إن الدليل التعليمي الذي سيتم إعداده سيضمن العديد من المحاور الرئيسية والتي من أبرزها مدخل عام يشمل المفاهيم والتعاريف والمؤشرات السكانية والسياسية الوطنية لسكان السكان والبيئة السكان والصحة السكان والتنمية الهجرة الدين وقضايا السكان الشباب والمراهقين النهوض بأوضاع المرأة، الإعلام والتواصل السكاني.

وإشارة إلى أن مركز التدريب والدارسات السكانية قد عمل طوال فترة الأربع السنوات الماضية بتوجيه من وزير التعليم العالي والبحث العلمي على إعداد المقرر والمادة التي ستدمج في مناهج التعليم الجامعي وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة حيث تم عقد أكثر من أربع ورش عمل كما تم عمل لقاء تشاوري بين جميع رؤساء الجامعات اليمنية الحكومية وبرئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول هذا الموضوع.

ونوه إلى أن المادة التي ستدمج في مناهج التعليم الجامعي تعتبر شبه منجزة حيث إنها مادة واحدة وتنقسم إلى عدد من الأجزاء التي تتضمن مجموعة من المفاهيم السكانية وجميع مكونات وجوانب القضية السكانية وذلك بعد أن تم اختيارها تحديدها من قبل المركز وتم الرفع بها إلى وزير التعليم العالي وإقرارها وذلك بعد أن تمت مناقشتها في للقاء التشاوري لجميع رؤساء الجامعات اليمنية وإجراء بعض التعديلات والإضافات عليها وانه أصبح العمل في هذا الأمر شبه منتهي ولا يحتاج الا إلى صياغة قانونية وإقرار مشروع من الحكومة فقط.

وقالت انه من المتوقع ان يتم الانتهاء من إعداد هذه المادة وقرارها خلال الفترة القادمة وفق لبرنامج الزمني المحدد والبدء بتدريس هذه المادة على طلاب الجامعات اليمنية الحكومية في العام الدارسي القادم(2008/2009م) غير انه حتى الآن لم تحدد الكليات او الأقسام التي ستدرس فيها هذه المادة.

وأضافت بانه وخلال الفترة القادمة سيتم تنفيذ برنامج تدريب لأعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية الحكومية على كيفية إلقاء هذه المادة للطلاب وذلك بعد ان يتم إقرارها بشكلها النهائي.

وأشارت الى ان المركز وبحكم طبيعة عمله قد أنجز خلال السنوات الماضية العديد من الدراسات والبحوث الميدانية في المجال السكانية والتي كان أخرها البحث الخاص باستخدام البيانات السكانية المستخدمة في التخطيط والبرمجة.

مؤكدة على أهمية دور الجامعات اليمنية في القضية السكانية في بلادنا وذلك نظراً لإحتكاك الجامعة وارتباطها بأعضاء هيئة التدريس وبجميع الباحثين الذين يتعاملون مع القضية السكانية بطريقة أكاديمية عملية، كما أن الدارسين فيها هم في الغالب من الشباب الذين يرغبون في الزواج لاحقاً إن لم يكن بوضعهم حديثي الزواج وأن هؤلاء هم أكثر من يحتكون بالمسألة السكانية مع أسرهم وأصدقائهم ومن يحيط بهم في مجتمعهم وهم يمكن أن يحدثوا تغيراً جذرياً في المسألة السكانية الشباب فإننا دون شك نستطيع أن نغير فكر من سيأتي بعدهم وكذا أسرهم وأبنائهم.. وهذا ما تهدف إليه سياسة إدماج المفاهيم والقضايا السكانية في مناهج التعليم الجامعي.

وأعربت عن أملها في أن تعمم هذه المادة وتدريس أيضاً في الجامعات الأهلية والخاصة وأن تعم الفائدة ويستفيد منها جميع الشباب من الطلاب في مختلف الجامعات اليمنية وأن نتمكن من حل المشكلة السكانية التي تعانيها بلادنا وذلك من جذورها.